

إحصاءات شهر أيار 2020

كوفيد-19 والعنف ضد النساء والتدخلات ما بعد الإغلاق في فلسطين
إعداد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي



للإرشاد القانوني والاجتماعي

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركز المرأة

خط مساعدة مجاني

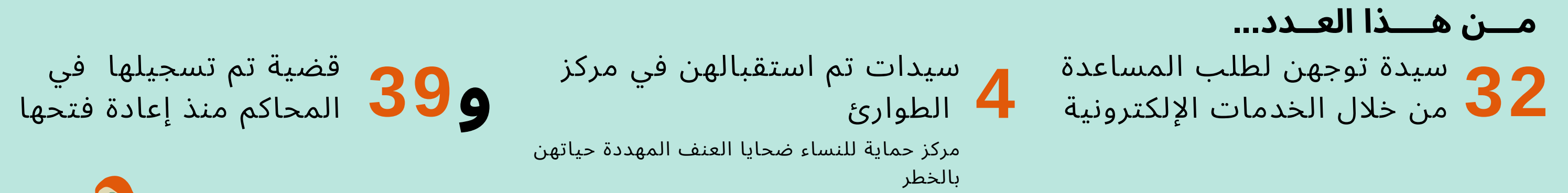
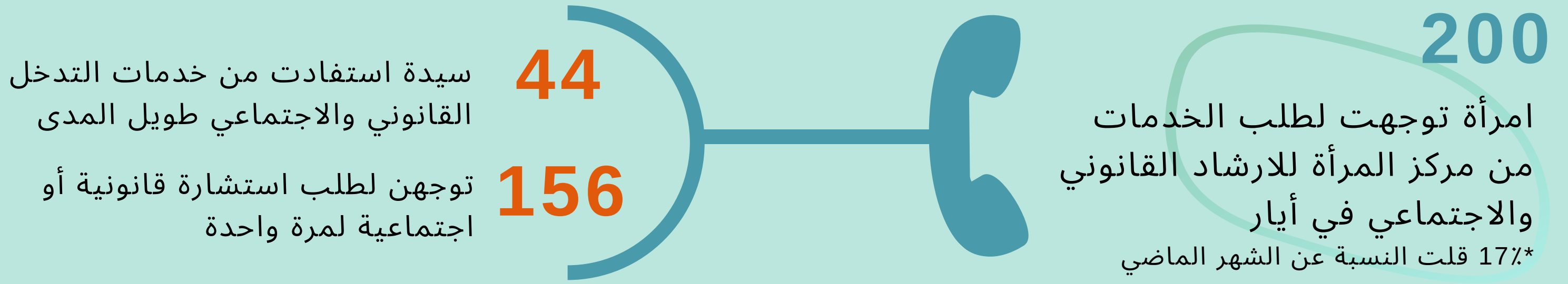
القدس

الضفة الغربية وغزة

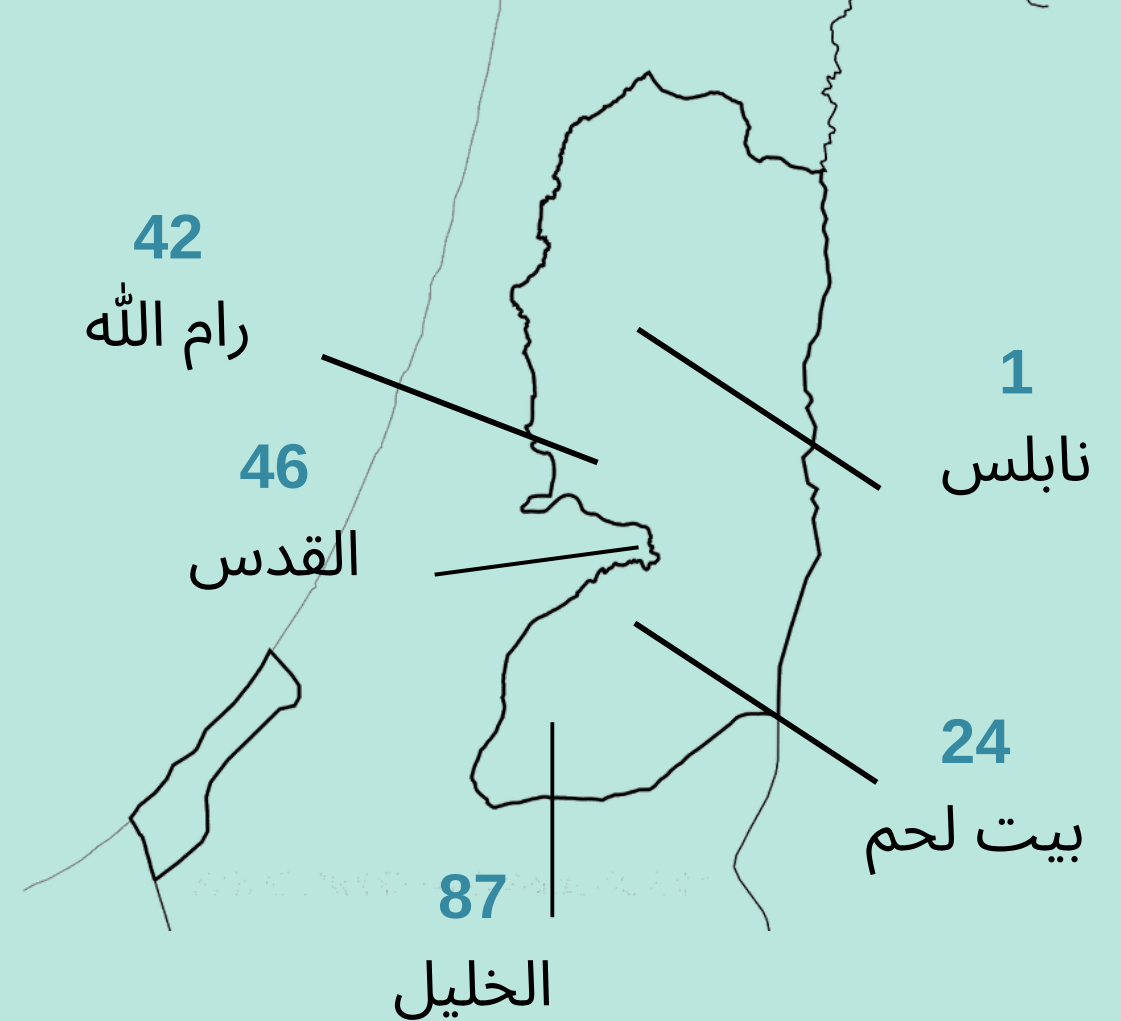
026281497

1800807060

أعلنت الحكومة الفلسطينية يوم الإثنين الموافق 26 أيار، إنهاء حالة الإغلاق الذي قيد العديد من مجالات الحياة اليومية الفلسطينية منذ أوائل آذار. شهد هذا الشهر انخفاضاً في الحالات المتوجهة إلى المركز، وقد يعود السبب إلى عطلة عيد الفطر والتي تكون عادة وقتاً هادئاً لتقديم الخدمات. خلال أيار كان هنالك ازدياد حاد في عدد الحالات من منطقة الخليل، ربما بسبب زيادة الوعي بخدمات المركز في المنطقة. بشكل ملحوظ، تميّز 19 أيار بإعادة فتح المحاكم الفلسطينية، مما سمح برفع القضايا القانونية للمرأة للحصول على حقوقها. حيث لا يزال أثر الإغلاق يثقل كاهل نظام المحاكم مع التأخيرات الطويلة والتراكمات التي تتم مواجهتها. في نهاية أيار أيضاً أعاد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي فتح مكاتبه، مما يعني زيادة في عدد ومواعيد الاستشارات داخل وحدة الخدمات والتمكين المجتمعي وذلك لسعي النساء للحصول على الدعم بشكل مستعجل خاصة ما بعد الإغلاق. هذا واستمر مركز الطوارئ في الحفاظ على سبل السلامة والوقاية للموظفات والمتوجهات ببالغ الأهمية فقد ارتفع التوجه لخدمات مركز الطوارئ عن الشهر الماضي بنسبة 300% وذلك بعد اجراء فحص كوفيد 19 للمتوجهات الجدد وعزلهن لفترة قصيرة للحفاظ على سلامتهن. هذا وواصل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي هذا الشهر العمل على تطوير تدخل عاجل لمراجعة قانون حماية الأسرة من العنف والذي لا يعالج بما يكفي المحاسبة القانونية عن العنف الأسري ودعم الناجيات



تصنيف المكالمات التلفونية حسب المحافظات



الحياة ما بعد الإغلاق

دراسة حديثة أجرتها مؤسسة جذور حول أثر الإغلاق على العنف الأسري قامت بأخذ عينة من 800 مشاركة/ة

3 - 8 %

أشاروا أنّ تفشي كوفيد-19 أدى لتفاقم مشكلة العنف الأسري الموجودة في المجتمع الفلسطيني إلى حد ما



19.5 %

أشاروا إلى أنّ العنف الأسري ازداد في محيطهم خلال فترة الإغلاق



70.8 %

اعتقدوا أنّ العنف الأسري سيزداد إذا استمر الإغلاق



خلال شهر أيار، أطلق ائتلاف "فضا- فلسطينيات ضد العنف" الذي يضم عدداً من المؤسسات النسوية الفلسطينية بما فيها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي حملته "إحنا صوتك"، التي جاءت ردّاً على الارتفاع الحاد في حالات العنف ضد النساء في فترة العزل والتباعد التي فرضتها إجراءات الوقاية من كوفيد-19. تشجّع الحملة الاجتماعية الجماعية على الإبلاغ عن حالات العنف أينما كان أو شوهد. وتؤكد على حق النساء في العيش بأمان وعلى واجب ودور كل فرد ومؤسسة في المجتمع بحماية هذا الحق، ومواجهة وباء العنف ضد النساء. حيث ينبغي على الأشخاص تعزيز الدعم والتدخل لوقف العنف ضد النساء وأن لا يقفوا صامتين. ترى المؤسسات المشاركة في الائتلاف أنّ العنف الذكوري الذي تواجهه المرأة الفلسطينية لكونها امرأة، يتشابك مع العنف الاستعماري الذي قمعها لكونها فلسطينية وشوّه التاريخ الفلسطيني وحاضره. وأنه من خلال مناهضة العنف ضد المرأة يمكن ضمان العدالة والمساواة لجميع البشر وبناء مجتمع فلسطيني قوي وثابت. يوصي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بضرورة أنّ تأخذ السياسات الاقتصادية والتقليصات التي اتخذتها الحكومة بعد الإغلاق بعين الاعتبار أهمية حماية المرأة وخدمات الدعم من خلال ضمان حصول هذه الخدمات على التمويل الكافي لمواصلة تقديمها على المستوى الذي تقدمه يوصي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بضرورة أنّ تأخذ السياسات الاقتصادية والتقليصات التي اتخذتها الحكومة بعد الإغلاق بعين الاعتبار أهمية حماية المرأة وخدمات الدعم من خلال ضمان حصول هذه الخدمات على التمويل الكافي لمواصلة تقديمها على المستوى الذي تقدمه

قانون حماية الأسرة من العنف: الطريق الطويل إلى العدالة للناجيات من العنف الأسري في فلسطين

منذ سنوات ومجموعات حقوق المرأة الفلسطينية تناضل من أجل تبني الحكومة قانون محدد يراعي الفوارق ما بين الجنسين ويحمي الناجيات من العنف الأسري ويضمن اللجوء إلى العدالة من المعتدين عليهن من خلال نهج مبني على إعادة التأهيل وحقوق الإنسان. رفض النظام القانوني الفلسطيني لفترة طويلة دعم وتوفير العدالة الواجبة للنساء اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة داخل أسرهن، واعتبرها مسألة خاصة لا تستحق وقت المحكمة أو اهتمامها. في عام 2019، أعلن أخيراً عن أنه سيتم وضع قانون حماية الأسرة على الأجندة لمعالجة هذه الانتهاكات ضد المرأة الفلسطينية، وهي إحدى التوصيات الأساسية في الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. على الرغم من التأخيرات الطويلة في صياغة مسودة هذا القانون، فقد أثار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مخاوفاً جدية من أنه لا يعمل بشكل كافي لحماية الناجيات ويتطلب مراجعات عاجلة قبل الموافقة على النسخة النهائية. يخطط المركز، جنباً إلى جنب مع منتدى مناهضة العنف وائتلاف أمل، ويطور تدخلاً لحث الجهات المسؤولة على اعتماد التعديلات الأساسية التي تجعل قانون حماية الأسرة أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي وأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

يوصي مركز المرأة بما يلي

- أن يتم تعريف العنف الأسري بوضوح بحيث يشمل جميع أشكال العنف ضد المرأة والأطفال وفقاً للمعايير الدولية
- إن استخدام مصطلحي الضحية والمعتدي يحمل في طياته مساواة الذكور مع الإناث في ظاهرة كانت وما زالت توجه ضد النساء في غالب الأحيان. تحتاج بعض الجرائم إلى إعادة تعريفها لتوضيح اختلال توازن القوى بين الجنسين
- يجب أن يكون قانون حماية الأسرة قادراً على الوقوف بمفرده دون الحاجة إلى الرجوع إلى قوانين العقوبات القديمة المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة
- يجب زيادة المدة الزمنية لأوامر الحماية وإصدارها دون تمييز بناء على طلب الناجية أو محاميها وليس حسب تقدير القاضي فقط



wclac.org/en



مركز المرأة للإرشاد القانوني
والاجتماعي



info@wclac.org